الفصل الثالث

قطاع الزراعة والمياه

نظرة عامة

بلغت قيمة الناتج الزراعي للدول العربية حوالي 138.3 مليار دولار في عام 2017، أي بانكماش بلغت نسبته حوالي 2.8 في المائة بالمقارنة مع مستويات الناتج الزراعي المسجلة عام 2016 وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 6.0 في المائة في عام 2016 إلى 5.6 في المائة في عام 2017. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 366 دولاراً بانخفاض معدله 4.4 في المائة.

يعود سبب تراجع نمو الناتج الزراعي مقوماً بالدولار إلى تراجع سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار في بعض الدول العربية الزراعية مثل مصر بنسبة 77 في المائة واليمن بنسبة 29.4 في المائة وتونس بنسبة 12.6 في المائة. بالإضافة إلى عوامل هيكلية مثل الهجرة إلى المدن ونمو قطاعي الخدمات والصناعة.

تمثل محدودية الموارد الأرضية والمائية أهم المعوقات التي تحد من التنمية الزراعية، وقد شكلت مساحة الأراضي المزروعة في عام 2016 حوالي 38.1 في المائة من المساحة القابلة للزراعة، زُرع منها فعلياً حوالي 67.5 في المائة، فيما يُقدر إجمالي الموارد المائية التقليدية المتجددة بحوالي 274 مليار متر مكعب وبمعدل حصة للفرد تبلغ حوالي 662 متر مكعب عام 2017.

انخفض عدد العاملين في القطاع الزراعي في الدول العربية عام 2016 بنسبة 2.3 في المائة ومن ثم أصبحت العمالة الزراعية تمثل حوالي 18.3 في المائة من إجمالي القوى العاملة. وتعتبر الهجرة من الريف إلى المدينة أهم أسباب هذا الانخفاض وفي مقدمة المعوقات التي تعترض التنمية الزراعية في الدول العربية.

على صعيد التجارة الخارجية الزراعية، ارتفعت قيمة العجز التجاري الزراعي للدول العربية من حوالي 60 مليار دولار في عام 2015 إلى حوالي 62 مليار دولار في عام 2016 أي بزيادة نسبتها 3.3 في المائة. بلغت قيمة فجوة الغذاء في الدول العربية حوالي 33 مليار دولار عام 2016 في ظل انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي لعدد من السلع الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها الشعير بنسبة اكتفاء ذاتي بلغت 28 في المائة والزيوت بنسبة 32 في المائة والقمح بنسبة 34 في المائة ومجموعة الحبوب بنسبة 38 في المائة.

الناتج الزراعي العربي

بلغت قيمة الناتج الزراعي بالأسعار الجارية حوالي 138.3 مليار دولار في عام 2017، مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 2.8 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. الملحق (1/3) والجدول رقم (1).

جدول رقم (1)
الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في الدول العربية
2010 و(2015-2017)

(مليون دولار)

	2010	2015	2016	2017	معدل النمو السنوي% (2010-2017)	معدل النمو% (2016-2017)
الناتج الزراعي	130,052	141,876	142,373	138,320	0.9	-2.8
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	6.2	5.8	6.0	5.6		
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)	395	392	383	366	-7.3	4.4

المصدر: الملحق (1/3).

ترجع الأسباب الحقيقية لانخفاض نمو الناتج الزراعي خلال عام 2017 إلى التطورات التي شهدتها أسعار صرف العملات الوطنية مقابل الدولار في بعض الدول العربية وفي مقدمتها مصر التي انخفضت عملتها بنسبة 77 في المائة مقابل الدولار، واليمن بنسبة 29.4 في المائة وتونس بنسبة 12.6 في المائة .

يشكل الناتج الزراعي لهذه البلدان مجتمعة حوالي 22 في المائة من إجمالي الناتج الزراعي العربي لعام 2017. وفي المقابل بلغت نسبة نمو الناتج الزراعي في الدول العربية الزراعية الرئيسية مثل الجزائر والسودان 6.9 في المائة و10.5 في المائة على التوالي. بينما بلغت نسبة نمو الناتج الزراعي في المغرب لعام 2017 نحو 15.4 في المائة. وحققت الدول العربية الأخرى معدلات نمو متباينة في الناتج الزراعي تراوحت بين 2.8 في المائة في لبنان و 9.7 في المائة في الأردن. وتراوحت تلك النسبة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين 0.4 في المائة في السعودية و11.2 في المائة في قطر باستثناء البحرين التي سجل بها الناتج الزراعي انكماشاً بلغت نسبته 3.7 في المائة.

بلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2017 حوالي 5.6 في المائة مقارنة بحوالي 6 في المائة عام 2016. وتتفاوت الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية، إذ يحتل القطاع الزراعي موقعاً متقدماً في الهيكل الاقتصادي لعدد من الدول العربية، في مقدمتها جزر القُمر حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 32.7 في المائة عام 2017، يليها السودان بنسبة 31.8 في المائة، وموريتانيا بنسبة 25.8 في المائة، واليمن بنسبة 17.8 في المائة، والجزائر والمغرب بنسبة 12.3 و12.4 في المائة على التوالي، ومصر بنسبة 11.5 في المائة، وتونس بنسبة 9.1 في المائة. بينما تنخفض تلك النسبة في الدول العربية الأخرى كدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث تراوحت بين 2.5 في المائة في السعودية و0.2 في المائة في قطر.

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية حوالي 366 دولاراً في عام 2017 أي بمعدل تراجع بلغ حوالي 4.4 في المائة بالمقارنة مع عام 2016. ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية، إذ بلغ حوالي 960 دولاراً في السودان، وتراوح بين 482 دولار و534 دولاراً في السعودية والجزائر ولبنان، في حين تراوح بين 390 دولاراً و160 دولاراً في المغرب والإمارات وتونس وعُمان وموريتانيا والقُمر ومصر والعراق والأردن. وانخفض ذلك المتوسط ليتراوح بين 136 دولاراً و34 دولاراً في كل من الكويت واليمن وقطر وليبيا وفلسطين والبحرين وجيبوتي، الملحق (1/3).

الموارد الطبيعية الزراعية

الخصائص البيئية والمُناخية للمنطقة العربية

تتصف المنطقة العربية بالتنوع البيئي الكبير الناجم عن عدة عوامل أهمها، موقعها الجغرافي، واتساع مساحتها الممتدة في قارتين، وتنوع تضاريسها. وتلعب هذه العوامل دوراً هاماً في تنوع بيئتها من حيث درجات الحرارة وكميات الأمطار والغطاء الحيوي الطبيعي النباتي والحيواني.

تتوزع المنطقة العربية إلى ثلاثة أقاليم مُناخية رئيسية، أكبرها الإقليم الصحراوي الجاف الذي يغطي معظم أراضي المنطقة، بمساحة تبلغ حوالي 9.7 مليون كم^2 (أي حوالي 75 في المائة من المساحة الكلية للمنطقة)، ويتصف بمناخ قاري شديد الحرارة صيفاً شديد البرودة شتاءً وندرة أمطاره (أقل من 100 ملليمتر سنوياً). يليه في المساحة الإقليم المداري شبه الرطب/ شبه الجاف الذي يغطي أجزاء من جنوب الوطن العربي (جنوب إلى وسط السودان واليمن والصومال وجنوب موريتانيا). ويتصف بمُناخه القاري الحار طوال العام وأمطاره الصيفية الغزيرة التي تتراوح من 100 إلى 600 ملليمتر سنوياً، ويغطي حوالي 2.3 مليون كم^2. فيما يشمل إقليم مناخ البحر الأبيض المتوسط البحري/ القاري، شريط الأراضي الساحلية للدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، والذي تقدر مساحته بحوالي 0.3 مليون كم^2، ويتميز بمناخه المعتدل وأمطاره التي يبلغ معدلها السنوي حوالي 1000 ملليمتر. كما يشمل أيضاً الأراضي القارية الواقعة جنوب الشريط الساحلي والتي تضم السهول الداخلية والمناطق الجبلية في كل من

لبنان وسلسلة جبال الأطلس في المغرب، بمساحة تبلغ حوالي 1.0 مليون كم^2، وتتراوح أمطارها من 600 إلى 1000 ملليمتر سنوياً.

الأراضي الزراعية

يبلغ إجمالي مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي حوالي 197 مليون هكتار تمثل حوالي 14.7 في المائة من المساحة الكلية لأراضيه البالغة حوالي 1344 مليون هكتار. وتقل هذه النسبة كثيراً عن المتوسط العالمي البالغ حوالي 37 في المائة. وتقدر مساحة الأراضي المزروعة في عام 2016 بحوالي 75.1 مليون هكتار تمثل حوالي 38.1 في المائة من المساحة القابلة للزراعة و 5.6 في المائة من المساحة الكلية للمنطقة.

تمثل المساحة المزروعة في إقليم الوسط (مصر والسودان وجيبوتي والصومال) حوالي 44 في المائة من المساحة الكلية، يليه إقليم المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) بحوالي 33 في المائة، ثم إقليم المشرق (الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان) بحوالي 15 في المائة، وأخيراً إقليم شبه الجزيرة العربية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن) بحوالي 8 في المائة. ومثلت مساحة الأراضي المزروعة في السودان والمغرب والجزائر حوالي 37 في المائة و12 في المائة و11 في المائة على التوالي من إجمالي المساحة المزروعة في المنطقة العربية عام 2016.

تتصف الأراضي الزراعية في دول المنطقة العربية بتدني جودة تربتها بصفة عامة. أذ لا تتجاوز النسبة المئوية لمساحة الأراضي ذات التربة عالية الجودة 2.8 في المائة من إجمالي مساحة المنطقة، وتبلغ هذه النسبة أقصاها في السودان (حوالي 17 في المائة من المساحة) يليه لبنان (حوالي 10 في المائة) وسوريا والصومال (3 في المائة) والعراق (2 في المائة) والجزائر (أقل من 0.5 في المائة)، بينما يفتقر 14 بلد عربي للتربة عالية الجودة. كما تقدر النسبة المئوية لمساحة الأراضي ذات التربة متوسطة الجودة بحوالي 5.5 في المائة، وذات التربة منخفضة الجودة بحوالي 31.4 في المائة.

تجدر الإشارة إلى أن معظم الأراضي المزروعة في الوطن العربي هي أراضٍ بعلية تعتمد على مياه الأمطار، وقد بلغت مساحتها عام 2016 حوالي 37.1 مليون هكتار تمثل حوالي 49 في المائة من المساحة الكلية المزروعة، ولم يزرع منها بصورة مستديمة سوى حوالي 5.8 مليون هكتار والبقية زُرعت موسمياً. فيما بلغت مساحة الأراضي المروية حوالي 13.6 مليون هكتار تمثل حوالي 18 في المائة من المساحة الكلية المزروعة، ولم يزرع منها بصورة مستديمة سوى حوالي 3.8 مليون هكتار. وقد بلغت مساحة الأراضي المتروكة دون زراعة (الأراضي البور) حوالي 24.4 مليون هكتار. وعليه، فقد بلغ إجمالي مساحة الأراضي المزروعة المستديمة في عام 2016 حوالي 9.7 مليون هكتار والأراضي الموسمية حوالي 41.0 مليون هكتار، الملحق (2/3) والجدول رقم (2).

جدول رقم (2)
مساحات الأراضي البعلية والمروية المزروعة في المنطقة العربية
(2016)

	المساحة (مليون هكتار)	النسبة من إجمالي المساحة المزروعة (%)
1) الأراضي البعلية	**37.09**	**49.4**
1-1) الأراضي الموسمية	31.25	
1-2) الأراضي المستديمة	5.84	
2) الأراضي المروية	**13.61**	**18.1**
2-1) الأراضي الموسمية	9.77	
2-2) الأراضي المستديمة	3.84	
3) الأراضي المتروكة	**24.38**	**32.5**
الإجمالي	**75.08**	**100**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2018).

تتعرض الأراضي الزراعية في معظم البلدان العربية إلى عوامل طبيعية ومتغيرات اجتماعية عديدة تؤدي إلى تدهورها الكمي أو النوعي تحت تأثير انجراف التربة بالرياح والمياه وزحف الرمال والزحف العمراني والتحول لأرض بور نتيجة الهجرة إلى المدن خصوصاً في مناطق الزراعة البعلية، وإلى التدهور النوعي من خلال تملح التربة وتصلبها وتلوثها نتيجة الممارسات الزراعية الخاطئة.

المراعي الطبيعية

بلغت مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية في عام 2016 حوالي 371.4 مليون هكتار، تمثل حوالي 28 في المائة من المساحة الكلية للمنطقة. تتوزع هذه المساحة على إقليم شبه الجزيرة العربية الذي يضم أكبر مساحة للمراعي الطبيعية، والتي تبلغ مساحتها حوالي 168.8 مليون هكتار (45.4 في المائة من المساحة الكلية للمراعي)، تليه أقاليم الوسط والمغرب العربي والمشرق العربي التي تقدر مساحات المراعي الطبيعية فيها بحوالي 108.7 و82.1 و11.9 مليون هكتار على التوالي (29.3 في المائة و22.1 في المائة و3.2 في المائة من المساحة الكلية للمراعي).

توفر المراعي الطبيعية في بعض المناطق الرعوية معظم الموازنة العلفية للماشية، كما تشكل مصدراً أساسياً للدخل لأعداد كبيرة من الرعاة والمربين. وتتصف معظم المراعي الطبيعية في الدول العربية بتدني كثافة الأعشاب المستساغة للماشية وتدني قيمتها الغذائية، مما يجعلها لا تفي بالاحتياجات الغذائية اللازمة لإنتاج اللحوم بالمعدلات العالمية، إذ لا يتجاوز معدل انتاج اللحوم الحمراء من هذه المراعي 5 كيلوجرام للهكتار، أي حوالي 20 في المائة من المعدل العالمي. ويعزى ذلك إلى هشاشة البيئة وموجات الجفاف المتكررة وشح الأمطار، بالإضافة إلى التدهور الكمي والنوعي للمراعي نتيجة الرعي والتحطيب الجائرين، والتخلي عن الأعراف التقليدية الخاصة بإدارة أراضي الرعي وما يترتب على ذلك من تعرية وتصحر وانجراف للتربة، خصوصاً في مناطق التربة الضحلة والمناطق الجبلية. هذا بالإضافة إلى الزحف العمراني والزراعي على حساب هذه الأراضي، الإطار رقم (1).

الغابات

تقدر مساحة الغابات وأراضي الأحراج في المنطقة العربية في عام 2016 بحوالي 64 مليون هكتار، أي حوالي 5 في المائة من إجمالي مساحة المنطقة، يقع ثلثيها (حوالي 40 مليون هكتار) في السودان، الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)
مساحة الغابات والاحراج في الدول العربية (2016)

(مليون هكتار)

الدولة	مساحة الغابات	مساحة الأحراج	الإجمالي
السودان	19.21	20.68	39.89
الصومال	...	...	7.13
المغرب	4.36	0.41	4.77
الجزائر	2.28	1.60	3.88
السعودية	...	...	2.73
تونس	1.06	0.17	1.23
العراق	0.82	0.93	1.75
سوريا	0.46	0.04	0.50
اليمن	0.55	1.41	1.96
			63.84

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، (الفاو)، (2017). "قاعدة البيانات".

تتعرض الغابات وأراضي الأحراج لضغوط زراعية واقتصادية واجتماعية تؤدي إلى تناقص مساحاتها، مثل التعديات والحرق للاستيلاء على الأرض للتوسع الزراعي، والاستغلال الجائر بحكم طبيعة الغابات كملكية عامة معرضة للاستنزاف وضعف آليات تنفيذ الأنظمة والقوانين ذات الصلة، وتزايد الطلب على الأراضي والأخشاب والوقود تحت ضغط النمو السكاني والتوسع العمراني وتزايد الفقر، ونتيجة لهذه الضغوط فقد تناقصت مساحة الغابات من حوالي 52.0 مليون هكتار عام 2012 إلى حوالي 41.4 مليون هكتار عام 2016.

وتتطلب حماية الغابات إيلاء مزيد من الاهتمام لهذا المورد الهام والعمل على دمج سياسات وخطط وبرامج وإجراءات حمايتها ضمن السياسات الزراعية وخطط التنمية الوطنية، وإدراجها ضمن مخططات متكاملة لاستخدامات الأراضي لخلق التوازن بين مختلف الاستخدامات. وهناك دول عديدة نجحت في تحسين أمنها الغذائي وزيادة مساحة غاباتها على التوازي أو حافظت عليها دون نقص من بينها تونس على سبيل المثال.

إطار رقم (1)
التصحر والتعرية والبيئة الزراعية

تنتشر ظاهرة التصحر في مساحات كبيرة من الأراضي الرعوية والزراعية في المنطقة العربية. تتفاوت خصائص عمليات التصحر من بلد لآخر، سواءً من حيث العوامل المسببة لها (الرياح او المياه أو التملح أو غيرها) أو من حيث حدتها (من تصحر خفيف إلى حاد جداً) أو من حيث المساحات المتضررة. تتمثل أهم عوامل التصحر في البلدان العربية في انجراف التربة بالرياح وبالمياه، وتملحها نتيجة تشبعها بالمياه بسبب سوء الصرف الزراعي، والرعي والاستغلال الجائر للتربة، والزحف العمراني، وتراجع الغطاء النباتي الطبيعي نتيجة نقص المياه إما بسبب الدورات الطبيعية للجفاف أو بسبب هبوط منسوب المياه الجوفية (نتيجة الضخ الجائر).

يتفاوت تأثير هذه العوامل ودرجة التصحر من بلد لآخر. ففي مصر يعتبر تملح الأراضي وتشبع التربة العامل الأهم في التصحر، بينما تعتبر ظاهرة تصلب التربة وتملحها سبباً لحوالي 60 في المائة من التصحر في العراق، في حين تعتبر الرياح العامل الأهم في سوريا إذ تتسبب بحوالي 64 في المائة من التصحر. من جانبٍ أخر، تتفاوت المساحات المتأثرة بالتصحر من بلد لآخر، حيث تبلغ هذه المساحة حوالي 93 مليون هكتار في السودان وحوالي 40 مليون هكتار في العراق وحوالي 31 مليون هكتار في اليمن وحوالي 14 مليون هكتار في الجزائر.

قامت معظم الدول العربية، في إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بإعداد برامج وطنية لمكافحة التصحر تضمنت مشروعات عديدة للتقييم والرقابة وبناء القدرات وتثبيت الكثبان الرملية، وإعادة تأهيل المراعي وتحسين إدارتها والحفاظ على موارد المياه والأراضي، وموائمة إدارتها مع سياسة التنمية المستدامة. إلا أن تنفيذ هذه المشروعات تعثر بسبب نقص التمويل.

تتطلب مكافحة التصحر قيام الدول العربية بإيلاء الاهتمام الكافي لمواجهة هذه الظاهرة من خلال وضع وتنفيذ سياسات متكاملة وبرامج عمل لإدارة موارد المياه والأراضي تكفل الحفاظ عليها واستدامتها لتفادي الخسائر والتبعات السكانية والاجتماعية. كما أنه من الأهمية بمكان أن تأخذ هذه السياسات والبرامج في الاعتبار الخبرات المحلية المتراكمة والأعراف والتقاليد المتوارثة الخاصة باستغلال المراعي والغابات، وإدارة الأراضي والحفاظ عليها وعلى موارد المياه، وأن يتم إشراك السكان المعنيين في اقتراح ووضع وإقرار هذه السياسات من أجل ضمان الالتزام بها وتنفيذها. وأن تُدعم هذه السياسات بالتمويل اللازم لضمان تنفيذها من جهة ودعم السكان المتأثرين لضمان عدم لجوئهم تحت ضغط الحاجة المعيشية لمواصلة الاستغلال المفرط للموارد بصورة تساهم في زيادة رقعة التصحر من جهة أخرى.

الموارد المائية

تعاني المنطقة العربية من نقص حاد ومزمن في مواردها المائية. ففي حين تشغل المنطقة حوالي 10.8 في المائة من مساحة اليابسة فإنها لا تتلقى سوى 2.1 في المائة من إجمالي أمطار العالم، ولا تجري فيها سوى 0.7 في المائة من إجمالي المياه السطحية في العالم، سواءً من الأنهار المشتركة التي تنبع من دول الجوار أو من الأنهار النابعة من أراضيها.

وتضم المنطقة العربية 18 بلداً من أفقر بلدان العالم في الموارد المائية، منها 13 بلداً تقل حصة الفرد فيها من المياه المتجددة سنوياً عن حدود "الندرة الشديدة للمياه" البالغة (500 م^3 في السنة)، وهي البحرين وقطر والكويت والسعودية والإمارات واليمن والأردن وفلسطين وليبيا وعُمان وجيبوتي وتونس والجزائر، و5 بلدان تتسم "بندرة المياه" إذ تتراوح حصة الفرد فيها من 500 إلى 1000م^3 في السنة، وتضم سوريا ولبنان ومصر والمغرب.

ومن جهة ثانية، تعد هذه البلدان الثمانية عشر بالإضافة إلى الصومال وجزر القمر في حالة "حرج مائي" إذ تقل حصة الفرد فيها عن 1700 م^3/سنة، فيما تقع كافة الدول العربية ضمن

مجموعة الدول التي تعاني من "الحرج المائي الشديد" كونها تستخدم أكثر من 40 في المائة من مياهها المتجددة سنوياً.

لا تقتصر مشكلات المياه في المنطقة العربية على الندرة والحرج المائي، بل تتعدى ذلك لتشمل الاعتماد الكبير على المياه المشتركة المتدفقة من خارج المنطقة، والتي يقدر حجمها بحوالي 153 مليار متر مكعب تمثل حوالي 56 في المائة من إجمالي مياه أنهار المنطقة. كما أن "نسبة الاعتماد" على الموارد المائية المتجددة (الجوفية والسطحية) المتدفقة من خارج حدود كل بلد إلى إجمالي موارده المائية المتجددة سنوياً تزيد عن 95 في المائة في خمس بلدان عربية (مصر والسودان وموريتانيا والكويت والبحرين)، وتتراوح ما بين 59 في المائة إلى 72 في المائة في ثلاثة بلدان (الصومال والعراق وسوريا)، وهي في حدود 30 في المائة في بلد واحد (الأردن)، كما تتراوح من 1 في المائة إلى أقل من 10 في المائة في 5 بلدان (قطر ولبنان وفلسطين وتونس والجزائر).

وتكتمل الرؤية حول أوضاع المياه في المنطقة من خلال مؤشر "الفقر المائي"، وهو مؤشر شامل يأخذ في الاعتبار، بالإضافة إلى حصة الفرد السنوية من المياه المتجددة، أربعة جوانب أخرى، حددها البرنامج الدولي للمياه الذي ترعاه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وهي: 1. سهولة النفاذ إلى موارد وخدمات المياه، 2. مقدرة المجتمع وكفاءته في إدارة موارده المائية، 3. مجالات استخدام المياه، 4. الاستدامة البيئية للموارد المائية.

يعكس هذا المؤشر حجم العقبات التي تعيق تقييم الوضع المائي لأي بلد وتعدد الجوانب التي يلزم النظر فيها سواءً عند التقييم أو عند وضع السياسات اللازمة لمعالجة الاختلالات متى وجدت. استناداً إلى هذا المؤشر تصنف اليمن والأردن والمغرب كبلدان تعيش في حالة فقر مائي شديد جداً، وسوريا والعراق والسعودية والجزائر وموريتانيا كبلدان تشهد فقر مائي شديد، وعُمان ومصر كبلدان تتسم بمستويات متوسطة من الفقر المائي، في حين لا تتوفر بيانات كافية عن بقية البلدان.

يقدر حجم الهطول المطري في المنطقة العربية بحوالي 1384 مليار متر مكعب سنوياً. يفقد منه بالتبخر حوالي 878 مليار متر مكعب، أي نحو 63 في المائة، والبقية إما تختزن كمياه تربة (حوالي 385 مليار متر مكعب) أو تتدفق في صورة أنهار داخلية (حوالي 121 مليار متر مكعب).

كما يقدر إجمالي الموارد المائية المتاحة والممكنة في الوطن العربي من جميع المصادر بحوالي 336 مليار متر مكعب، منها حوالي 274 مليار متر مكعب موارد تقليدية و62 مليار متر مكعب غير تقليدية. تتكون الموارد غير التقليدية من مياه الصرف المعالجة (حوالي 4 مليار م^3)، ومياه الصرف المنزلي والصناعي غير المعالجة (حوالي 24 مليار م^3)، ومياه التحلية (حوالي 34 مليار م^3). أما الموارد التقليدية فتتكون من المياه السطحية المتجددة (حوالي 274 مليار م^3).

تنقسم المياه المتجددة بدورها إلى شقين، الأول مياه الأنهار (حوالي 274 مليار متر مكعب)، وتشمل مياه الأنهار المشتركة المتدفقة من خارج المنطقة (حوالي 153 مليار متر مكعب) ومياه الأنهار الداخلية المتدفقة من داخل المنطقة (حوالي 121 مليار متر مكعب).

وقد بلغت حصة الفرد في الوطن العربي من الموارد المائية السطحية والجوفية في عام 2017 حوالي 662 متر مكعب. تتناقص هذه الكمية سنوياً بسبب النمو السكاني، حيث يتوقع أن تهبط إلى ما دون 500 متر مكعب بحلول عام 2030.

تتباين الدول العربية بشكل كبير من حيث مصادر مياهها المتجددة. فبينما تعتمد أقاليم شرق ووسط وغرب الوطن العربي على المياه السطحية بشكل رئيسي، تعتمد بلدان إقليم شبه الجزيرة العربية على المياه الجوفية إلى جانب التحلية.

تستخدم دول المنطقة حوالي 160 مليار متر مكعب من مواردها المائية المتاحة لمختلف الأغراض، أي ما نسبته حوالي 58 في المائة من هذه الموارد. في حين يقدر المتوسط العالمي

للموارد المائية المستخدمة حوالي 7.5 في المائة من إجمالي الموارد، وهو ما يجعل المنطقة تصنف كمنطقة تتسم "بالفقر المائي الشديد". مما يدفع بعض البلدان للجوء إلى الضخ الجائر الذي يستنزف خزانات المياه الجوفية لتلبية احتياجاتها، كما هو الحال في أغلب بلدان الجزيرة العربية وفي ليبيا.

تعد مشكلة استنزاف خزانات المياه الجوفية من أكبر المعوقات التي تعترض استدامة التنمية الزراعية في كثير من دول المنطقة، وكثيراً ما تتسبب مشكلة الضخ الجائر في تملح المياه والتربة، ويعتبر القطاع الزراعي أكبر مستهلك للمياه في المنطقة إذ تزيد حصته من المياه المستخدمة سنوياً عن 90 في المائة في 4 من بلدان المنطقة (اليمن والصومال والسودان وموريتانيا) وتتراوح بين 80 في المائة و 90 في المائة في 9 بلدان (سوريا والعراق والإمارات وعمان والسعودية ومصر وليبيا وتونس والمغرب) وبين 45 في المائة و60 في المائة في 8 بلدان (البحرين وقطر والكويت ولبنان والأردن وفلسطين والجزائر وجزر القمر) وتقل عن 20 في المائة في جيبوتي فقط.

يعاني القطاع الزراعي في المنطقة من تدني كفاءة الري التي تتراوح في معظم البلدان بين 40 إلى 60 في المائة، وبمتوسط عام يقدر بحوالي 51 في المائة. تنجم هذه المشكلة عن اعتماد المزارعين بشكل أساسي على الري السطحي التقليدي عن طريق الغمر الذي يرفع نسبة المياه الفاقدة سواءً بالتبخر أو بالتسرب العميق خلال التربة، علاوة على تأثيراته السلبية الاخرى مثل تملح التربة وتصلبها وزيادة شح المياه ومن ثم إعاقة التوسع الزراعي. وتتطلب معالجة هذه المشكلة تنفيذ برامج ارشاد وتمويل متكاملة يتم من خلالها رفع وعي المزارعين وبناء قدراتهم لاستخدام أنظمة الري الحديثة وتوفير القروض الميسرة للتوسع في استخدام هذه الأنظمة، والعمل على رفع الإنتاجية من كل متر مكعب من المياه، بما في ذلك إدخال البذور المطورة التي تحتاج لكميات أقل من مياه الري.

الموارد البشرية

القوى العاملة في الزراعة

انخفض عدد العاملين في القطاع الزراعي في البلدان العربية من حوالي 24.65 مليون عامل في عام 2015 يمثلون حوالي 19 في المائة من إجمالي القوى العاملة في عام 2016 إلى حوالي 24.16 مليون عامل يمثلون حوالي 18.3 في المائة من إجمالي القوى العاملة، الملحق (3/3) والجدول رقم (4).

يُعزى هذا الانخفاض إلى الهجرة المتنامية من الريف إلى المدن نتيجة ضعف الخدمات العامة في الريف ومحدودية فرص العمل وتدني الأجور وانتشار الفقر والتحول إلى أنشطة بديلة. علماً أن هذه النسبة تعتبر منخفضة جداً بالمقارنة مع نسبة العمالة الزراعية في الدول النامية التي قد تتراوح بين 40 و45 في المائة.

الجدول رقم (4)
العدد الكلي للقوى العاملة في الدول العربية وعدد العاملين في القطاع الزراعي (2016 – 2015)

(مليون عامل)

	2015	2016	معدل النمو (2016-2015) (%)
القوى العاملة الكلية	127.89	131.36	2.7
القوى العاملة في الزراعة	24.65	24.10	-2.3

المصدر: الملحق (3/3).

تتفاوت حصة القطاع الزراعي من القوى العاملة الكلية من بلد لآخر تبعاً لأوضاعه الاقتصادية، حيث تجاوزت هذه النسبة في عام 2016 حوالي 60 في المائة في جيبوتي، وتراوحت بين 35.3 في المائة و55 في المائة في كل من موريتانيا واليمن والسودان والقُمر، وتراوحت بين 15 في المائة و32.1 في المائة في كل من سورية وتونس ومصر والجزائر والمغرب وعُمان، وكانت أقل من 10 في المائة في البحرين وقطر والكويت ولبنان وليبيا والإمارات والسعودية والعراق والأردن.

الهجرة من الريف إلى المدن

قدر البنك الدولي نسبة سكان الريف في الدول العربية في عام 2016 بحوالي 37 في المائة من إجمالي عدد السكان، وهي نسبة أقل من النسبة على مستوى العالم البالغة حوالي 45.7 في المائة. تتراجع نسبة سكان الريف في المنطقة العربية بحوالي نصف في المئة سنوياً، ويتوقع أن تصل إلى حوالي 35 في المائة بحلول عام 2030.

تعتمد نسبة السكان في ريف أي بلد على عوامل محلية تشمل مدى تطور البنية الأساسية الخدمية في الريف وتوفر فرص العمل فيه ومستوى الدخل الذي يحققه النشاط الزراعي، وعوامل على المستوى الوطني مثل مدى تطور القطاعات الاقتصادية غير الزراعية، وخاصةً قطاع الخدمات، وقدرتها على توفير فرص العمل والدخل المناسب وجذب السكان إلى المدن.

تلعب الثروة النفطية دوراً هاماً في تحجيم أعداد السكان في الريف في الدول العربية النفطية سواءً فيما يتعلق بالدول ذات الموارد الزراعية المحدودة أو ذات الموارد الزراعية الكبيرة (مثل الجزائر وليبيا). كما يلعب تطور قطاع الخدمات وتوسع نشاطه دوراً مشابهاً في تحجيم الكتلة السكانية في الريف (كما هو الحال في لبنان والأردن). عليه، فقد تراوحت نسبة سكان الريف في بلدان المنطقة في عام 2017 من أقل من 2 في المائة في الكويت وقطر وما بين 57 في المائة و72 في المائة في كل من مصر واليمن والصومال والسودان والقُمر، مروراً بحوالي 32 في المائة إلى 40 في المائة في تونس والمغرب وسوريا وموريتانيا، و10 إلى أقل من 30 في المائة في الإمارات والبحرين والجزائر وجيبوتي والأردن ولبنان وليبيا وفلسطين والسعودية والعراق وعُمان.

تعتبر الهجرة من الريف إلى المدن من أكثر عوامل تدهور الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي إذ تؤدي إلى هجر الأراضي الزراعية وإهمالها. ويؤدي تضخم أعداد السكان في المدن إلى نتائج سلبية عديدة تتمثل في ازدحام المدن والضغط على المرافق الخدمية وزيادة البطالة والفقر والجريمة، مالم تكن المدن مستعدة بالخطط والتمويلات اللازمة لتطوير المرافق الخدمية والاستثمار لخلق مزيد من فرص العمل.

الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي

الإنتاج النباتي

سجل الإنتاج النباتي في الدول العربية نمواً بنسبة 1.6 في المائة في عام 2017، بالرغم من تراجع المساحة المحصولية بنسبة 1.4 في المائة. وتمثل مجموعة الحبوب مركز الصدارة في الإنتاج النباتي حيث تشكل حوالي 60.4 في المائة من إجمالي المساحة المحصولية.

تدل تقديرات الإنتاج لمعظم المحاصيل الزراعية أنها قد سجلت تطورات متباينة، حيث انخفض إنتاج الحبوب بنسبة 1.0 في المائة نظراً لانخفاض المساحة المحصولية بنسبة 3.1 في المائة، حيث انخفض انتاج القمح بنسبة 1.4 في المائة بسبب تراجع المساحة المحصولية بنسبة 3.3 في المائة، بينما ارتفع في المقابل إنتاج الذرة الشامية بنسبة 3.3 في المائة نظراً لتحسن الغلة بنسبة 1.9 في المائة وارتفع إنتاج الأرز بنسبة 3.6 في المائة نتيجة لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 3.9 في المائة. من جهة أخرى سجل إنتاج الفاكهة زيادة بنسبة 5.5 في المائة، والخضار بنسبة 1.0 في المائة، نظراً لزيادة المساحة بنسب 7.9 في المائة و2.6 في المائة، على التوالي، الملحق (4/3) والشكل (1).

الشكل (1): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية (2016- 2017)

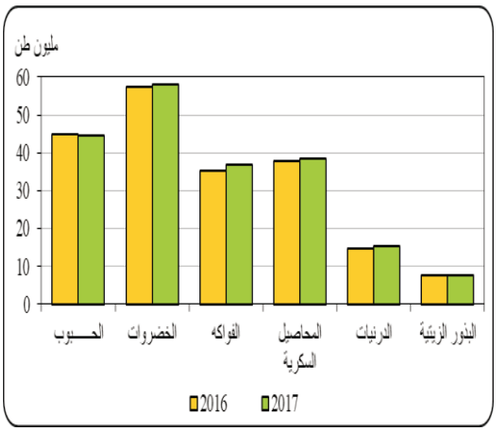

المصدر: الملحق (4/3).

تعود الزيادة التي تحققت في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية خلال عام 2017 إلى تحسن

مستوى الغلة نظراً لاستخدام بعض الدول العربية التقانات الإنتاجية الحديثة، والتركيز على نشر الحزم التقنية الزراعية المتكاملة، والتوسع في استخدام الميكنة الزراعية ومدخلات الإنتاج الحديث من بذور وأسمدة، وتطبيق نتائج البحوث، وتكثيف الإرشاد بين أوساط المزارعين. غير أن بعض المحاصيل الأخرى شهدت تراجعاً في مستوى الغلة وتشمل الشعير، والبقوليات والمحاصيل السكرية، والفواكه والخضروات والذرة الرفيعة.

إن تطوير الإنتاج الزراعي يتطلب معالجة المعوقات التي تحد من أدائه، وفي مقدمتها التعامل مع الظروف المُناخية وآثارها السلبية من خلال الاهتمام بتطوير أدوات وأساليب رصد الظواهر المُناخية، والمحافظة على الموارد المائية وتنميتها ورفع كفاءة استغلالها، والاستفادة من نتائج البحوث الزراعية التطبيقية في مجال التقانة الحيوية، واستخدام البذور المُحسنة ذات الإنتاجية العالية المقاومة للجفاف والحرارة، وتنسيق السياسيات الزراعية العربية من منظور تكاملي وتطوير نظم التأمين الزراعي والتشريعات والقوانين الزراعية التي تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية للمزارعين، وبوجه خاص في المناطق الهامشية.

الإنتاجية الزراعية العربية

تمثل إنتاجية الأرض المزروعة المؤشر العيني والأسهل قياساً لكفاءة استخدام الأرض الزراعية ونتائج النشاط الإنتاجي الزراعي ككل، كما أنها المحصلة النهائية لمجموعة العوامل المتداخلة والمتفاعلة السلبية والايجابية للنشاط الزراعي بعناصره البشرية والتقنية والاستثمارية والادارية والتنظيمية. وللعوامل المُناخية تأثيراً حاسماً في الإنتاجية وفي عدم استقرارها، وفي الدول العربية فإن لإنتاجية الأرض الزراعية الأولوية المتقدمة، في حين تأتي إنتاجية العمل الزراعي في المرتبة الثانية نظراً لمحدودية الموارد الأرضية والمائية.

تعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول العربية ضعيفة، باستثناء مصر، بالمقارنة مع الدول المتقدمة والنامية وبخاصة في مجموعة الحبوب وهي الأكثر أهمية من حيث المساحة التي تشغلها واهميتها الاقتصادية والغذائية والاستراتيجية.

يستعرض الجدول رقم (5) تطور إنتاجية بعض أهم المحاصيل الزراعية في الدول العربية بالمقارنة مع مجموعة الدول الأخرى. ويتضح أن التطور الذي تحقق في إنتاجية بعض المحاصيل خلال الفترة (2010-2017) كان متواضعاً، ودون المستوى المطلوب والممكن. وتلعب بعض المحددات المناخية والبيئية من تربة ومياه في بعض مناطق الزراعة المطرية دوراً حاسماً في تواضع تلك الإنتاجية. مما لا شك فيه فإن هناك فجوة واسعة بين الإنتاجية الفعلية الراهنة والإنتاجية الممكنة أو الكامنة لتلك المجموعات المحصولية، وخير دليل على ذلك ما يتم تحقيقه من إنتاجية عالية في المزارع النموذجية ومحطات البحوث التطبيقية وحقول الإرشاد. وتتراوح الإنتاجية الفعلية للأراضي المزروعة في الدول العربية بين ثلث ونصف طاقتها الإنتاجية الطبيعية.

الجدول رقم (5)
إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية الأساسية في الدول العربية بالمقارنة مع المجموعات الأخرى (2010 و2017)

(كجم/ هكتار)

	الدول العربية		الدول النامية		الدول المتقدمة		العالم	
	2010	2017	2010	2017	2010	2017	2010	2017
الحبوب	1,474	1,675	1,525	1,549	3,710	4,155	3,555	3,966
القمح	2,302	2,638	2,298	2,601	3,608	4,000	2,971	3,405
الشعير	1,015	846	1,429	1,300	3,239	3,637	2,601	3,010
الخضروات	22,059	19,840	9,672	8,493	22,874	25,920	18,195	18,862
الفواكه	10,109	8,628	9,918	10,876	19,809	18,824	14,239	15,489
قصب السكر	104,969	92,628	63,842	58,566	81,846	82,557	71,074	70,614
البقوليات	1,006	888	699	758	2,007	2,126	904	992
الدرنيات	23,423	24,403	9,583	8,606	17,833	21,428	13,840	13,663

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، (2017). "قاعدة البيانات".

الإنتاج الحيواني

بلغ حجم الثروة الحيوانية (أبقار، جاموس، أغنام، ماعز، أبل) حوالي 352.3 مليون رأس في عام 2017 أي بتراجع نسبته 0.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2016، الملحق (5/3) والجدول رقم (6).

على الرغم من كبر حجم تلك الثروة فإن منتجات قطاع الثروة الحيوانية لا تفي باحتياجات السكان في الوطن العربي، وذلك نظراً لما يعانيه القطاع من العديد من المعوقات التي من أهمها تدني إنتاجية الوحدة الحيوانية، وعدم كفاية الموارد العلفية، وفقر المراعي وإتباع طرق إنتاجية تقليدية في كثير من الدول العربية بالإضافة إلى ضعف القيمة المضافة في سلسلة إمداد المنتجات الحيوانية، وضعف شبكات التصنيع لمنتجات اللحوم والألبان التي يهدد قسم كبير منها. إلا أنه من الملاحظ في السنوات الأخيرة الاهتمام المتنامي من بعض الدول العربية بقطاع الثروة الحيوانية، وتأسيس وإنشاء مشاريع موازية لها لإنتاج الأعلاف الخضراء والمركزة وذلك لسد الحاجة الكبيرة والمتنامية منها، بالإضافة إلى تطوير البحوث في مجال إدارة ورعاية وصحة الثروة الحيوانية. هذا إلى جانب مشاريع تحسين الكفاءة الإنتاجية للسلالات المحلية من خلال التهجين والخلط مع السلالات الأخرى ذات الإنتاجية المرتفعة.

تشير تطورات الإنتاج الحيواني من اللحوم والألبان والبيض خلال عام 2017 إلى تحقيق معدلات نمو بلغت حوالي 1.9 في المائة، و1.3 في المائة، و3.5 في المائة على التوالي.

الجدول رقم (6)
أعداد الثروة الحيوانية في الدول العربية
2010 و(2015-2017)

(مليون رأس)

السنوات	2010	2015	2016	2017
أبقار	60.16	54.64	54.59	54.76
جاموس	9.00	4.02	4.76	4.28
أغنام	186.02	180.62	185.49	185.27
ماعز	94.63	91.84	91.80	91.42
إبل	15.77	16.16	16.71	16.56

المصدر: الملحق (5/3).

الإنتاج السمكي

تشكل الثروة السمكية مورداً هاماً من الموارد العربية التي يمكن الاعتماد عليها لسد الفجوة الغذائية، خاصة في مجال البروتينات الحيوانية. وتعتبر موارد الثروة السمكية العربية من الموارد القليلة التي يحقق الإنتاج منها فائضاً تجارياً موجباً على المستوى العربي العام، حيث يمتلك الوطن العربي وفرة نسبية من موارد الثروة السمكية، سواء من المياه المالحة أو العذبة، التي تتمثل في مسطحات المياه العذبة، المنتجة في مجاري الأنهار والخزانات والسدود السطحية.

تقدر أطوال الأنهار التي تمر في الأراضي العربية بحوالي 16.6 ألف كيلومتر، بينما تقدر مساحة الخزانات والسدود بنحو 2.4 مليون هكتار، منها حوالي 744.2 ألف هكتار تمثل مساحة الخيران التي يقع معظمها في كل من العراق ومصر والسودان. كما أن هناك مساحة واسعة من المستنقعات تقع غالبيتها العظمى في السودان.

سجل الإنتاج السمكي في الدول العربية زيادة بنسبة 3.2 في المائة عام 2017 بالمقارنة مع عام 2016، ويمثل هذا الإنتاج حوالي 3 في المائة من الإنتاج العالمي للأسماك، وحوالي 65 في المائة من حجم المخزون السمكي العربي.

سجلت أربع دول عربية تراجعاً في إنتاجها من الأسماك في عام 2017 وهي قطر وسورية واليمن والعراق، وتراوح الانخفاض بين 3.6 في المائة و15 في المائة في هذه الدول.

يمثل إنتاج مصر والمغرب وموريتانيا نحو 79 في المائة من إجمالي الإنتاج العربي من الأسماك، وبلغ متوسط حصة الفرد من الأسماك في الدول العربية عام 2017 حوالي 12.4 كيلوغرام بالمقارنة مع حوالي 20.5 كيلوغرام على المستوى العالمي.

تتمثل محاور تطوير الإنتاج السمكي في الدول العربية في اعتماد أساليب الصيد الحديثة، وتعزيز قدرات الكوادر العاملة في القطاع، وزيادة حجم الاستثمار العام والخاص في هذا

النشـــاط، وتطوير وتـأهيـل مرافق الخـدمـات التسـويقية، ودعم جهود محطات البحوث لإدخال الأصـنـاف التي تتكيف مع الظروف البيئية وذات الإنتاجية المرتفعة، وحماية الأصـــناف المنتجة التي تأقلمت مع البيئة، وتوفير خدمات الاقراض الميسر للصيادين، وحماية المخزون السمكي من استغلال شركات الصيد العالمية، الملحق (6/3) والشكل (2).

الشكل (2): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية 2010 و(2013-2017)

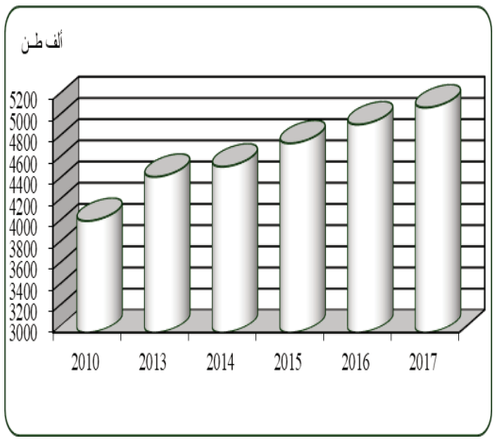

المصدر: الملحق (6/3).

البحوث الزراعية والتقانة الحديثة

تعتبر مسـألة توظيف نتائج البحوث الزراعية في تطوير الإنتـاج الزراعي في الـدول العربيـة ضـرورة اسـتراتيجية في ضـوء العجز الغذائي القـائم والمتزايـد. نظراً لأن الإنتـاج الزراعي بطبيعتـه ذو طـابع تطبيقي محلي من حيـث الأسـاس، لذلك لا يمكنه الاعتماد كلياً على أبحاث وتجارب الآخرين، كما أن كثيراً من المحاصـيل والنظم الزراعيـة ذات الأهميـة الاقتصـــاديـة والاجتماعية للبلدان النامية ومنها البلدان العربية لم تعـد تـدرج في برامج أبحـاث التكنولوجيـا الحيوية للبلدان المتقدمة بسـبب ضـعف الطلب عليها في الأسواق العالمية.

تعتمد زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي بشـقيه النبـاتي والحيواني إلى حـد كبير على التحـديـث التقني الـذي يتوقف بـدوره على البحوث العلميـة والزراعية التطبيقية. يعتبر الاسـتثمار في مجال البحوث الزراعيـة وتطبيقهـا مجـديـاً وذو عـائـد مرتفع، إذ تدل الدراسات التحليلية في هذا المجال أن متوسط عائد الاستثمار البحثي يبلغ حوالي 40 في المائة سنوياً. ولا يتجاوز حجم الاستثمار في ميدان البحوث الزراعية في البلدان العربية 0.5 في المائة من الناتج المحلي الزراعي مقابل 1-2 في المائة في الدول المتقدمة، وذلك مع الفارق الكبير بين حجم النـاتج المحلي الإجمـالي وكفـاءة الإنفـاق في تلـك الـدول ومـا هو عليـه الحـال في الدول العربية.

تعاني البحوث الزراعية من عدة معوقات تتمثل في غيـاب الخطط والبرامج البحثيـة المتكـاملـة، وضـــعف البنيـان الهيكلي والتنظيم التشـــريعي والإداري والمـالي الملائم، وضـــعف التنســـيق والتعـاون بين برامج البحوث الزراعيـة الوطنيـة في الـدول العربيـة وبينهـا وبين مراكز البحوث الزراعيـة الـدوليـة، وكـذلـك قلـة أعداد البـاحثين المـدربين والمؤهلين، وعـدم توفير التســـهيلات والإمكـانـات الكـافيـة لبرامج وخطط البحـث الزراعي، وغيـاب الآليـات الفعـالـة لتحـديـد موضـــوعات البحوث الزراعية وتصـــنيفها وفق آليـات محـددة، ومتـابعـة تنفيـذهـا وتقييمهـا وفق معـايير علميـة وطنيـة وإقليميـة وحمـايتهـا من الاختراق الخارجي.

في ضـــوء المحدودية النســـبية للموارد المائية والأرضية، والوفرة النسبية للموارد البشرية في الدول العربية، فإن الأمر يتطلب منح الأفضـــلية للأبحاث التي تسـهم في تحسـين إنتاجية الأرض وعائد مياه الري وذلك من خلال إعطاء الأولوية للتنميـة البيولوجيـة والكيمـاويـة التي تركز على الاســـتخدام الأمثل للبذور المحســـنة والأســـمدة الكيماوية، والأبحاث التي تهتم بتخفيض تكاليف الإنتـاج الاقتصـــاديـة والبيئيـة، ومنح مزيـد من العناية للمحاصـــيل الغذائية الرئيســـية كالحبوب والبقول والمحاصـــيل الســـكرية والبذور الزيتية والألبـان واللحوم، والعمـل على تحقيق أهـداف وعـائـدات الأبحـاث الزراعيـة بشـــكـل متوازن وإيجابي اجتماعياً واقتصـــادياً وبيئياً، وأن تهتم البحوث الزراعية بنظم الحصول على المعلومات وإدارتهـا، ونظم الإدارة المزرعيـة، وبتكـاليف الإنتـاج الزراعي الاقتصـــاديـة والبيئيـة، والمعـاملات، والإصـــلاحـات الزراعيـة، وتعليم المنتجين الزراعيين، وتوزيع الـدخـل الزراعي

بين الشرائح الاجتماعية الزراعية المختلفة، وإيجاد علاقة وظيفية متبادلة بين الباحث والمرشد والمنتج الزراعي.

وتتصدر التقانة الحيوية تلك التقانات، حيث تشتمل على هندسة المورثات والجينات، وإعادة تركيب حامض (D.N.A.) واستخدام البكتيريا والانزيمات، وتقنيات زراعة الأنسجة النباتية، وتقنيات اكثار وزراعة ونقل الأجنة، ونقل الشفرات الوراثية الحيوانية. إذ أصبح الحامض النووي DNA أداة لإنتاج أعداد كبيرة من المواد النادرة بتكلفة زهيدة. وتعتبر التقانة الحيوية الوسيلة الأمثل لتحسين الإنتاجية وتطوير نوعية المنتجات، وتحسين إمكانات حفظ وتصنيع المنتجات الزراعية، وكذلك تحسين حفظ واستخدام الموارد الوراثية. ويعتبر تحويل القطاع الزراعي العربي التقليدي نحو استخدام التقانات الحديثة على نطاق واسع السبيل الأنسب لتطوير الإنتاج الزراعي.

استطاعت العديد من البلدان العربية مثل مصر، المغرب، العراق، سوريا والجزائر توليد وتصنيع وإنتاج التقانات المناسبة محلياً، كصناعة خامات ومنتجات الاسمدة الكيماوية (مصر، المغرب، تونس، العراق والسعودية)، وإنتاج بعض الأدوات والآلات الزراعية وتجهيزات الري وصناعة وتجميع الجرارات الزراعية (الجزائر، العراق، مصر وسوريا)، واستنباط واكثار بعض السلالات المحسنة لعدد من المحاصيل الرئيسية وبخاصة القمح والقطن في مصر وسوريا والمغرب وتونس، واقامة السدود ومحطات الطاقة في مصر والمغرب وسوريا.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى الاهتمام الذي يوليه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لنشاط البحوث الزراعية والتقانة الحديثة في إطار الدعم الذي قدمه لمشاريع البحث العلمي الزراعي التي يتولى المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) تنفيذها، وشملت تلك المشاريع زيادة إنتاج الشعير والأعلاف والتكنولوجيا الحيوية في الزراعة، سواءً التقليدية أو المحمية، وتطوير كفاءة استخدام المياه، وتعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية، وتكامل الإنتاج النباتي والحيواني.

تمثلت حصيلة نتائج المشروعات المذكورة في استنباط أصناف جديدة محسنة من القمح والشعير والبقوليات، ونشر التقانات المحسنة وتأمين استيعابها واستخدامها من المزارعين بما في ذلك تحسين إنتاجية القمح بنسبة 30 في المائة والشعير بنسبة 20 في المائة والفول بنسبة 30 في المائة، وفي تطوير نظم إنتاجية متكاملة لرفع مستوى الإنتاجية وكفاءة استخدام المياه، كما تم تطوير نظم الإنتاج المروي لمحاصيل الحبوب بأنظمة الري الحديثة، وتطوير نماذج ناجحة لإنتاج البذور وحفظ الأصول الوراثية، وتأسيس شراكات فعالة بين مراكز البحوث الزراعية الوطنية في الدول العربية وبينها وبين مراكز البحوث الزراعية الدولية في مجال تنفيذ البحوث الزراعية التطبيقية. كما شمل تنفيذ برامج متكاملة من التدريب والإرشاد الزراعي لتطوير الموارد البشرية الوطنية.

استفاد من هذه البرامج حوالي 13 ألف فني وباحث من ضمنهم 5 آلاف أجروا بحوثهم التطبيقية لنيل درجة الدكتوراه والماجستير. وقد شملت تلك البرامج تقانات وأنظمة البحث الزراعي التطبيقي المتطور، وزيادة الإنتاجية المحصولية بالتكامل مع الأساليب المستدامة في إدارة الموارد الطبيعية.

الفقر في المناطق الريفية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

يعاني حوالي ربع سكان الدول العربية من الفقر، ويعيش حوالي 75 في المائة منهم في المناطق الريفية. وتعود أسباب الفقر إلى عدد من العوامل تتمثل في تدني الأجور في النشاط الزراعي، وقلة وضعف فرص العمل والتأثيرات المناخية والبيئية كالجفاف والسيول وانتشار الأوبئة والأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، وضعف البنى الأساسية مما يسهم في حدوث الفقر واتساع رقعته في الأوساط الريفية. ولم يحظ الريف في الدول العربية بالرعاية والاهتمام المناسبين في إطار برامج التنمية، حيث يعاني من ضعف البنى الأساسية وخدمات الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية، إلى جانب ندرة خدمات النقل والتخزين والتبريد والتعبئة. وقد أسهمت هذه

العوامل مجتمعة في عزوف المستثمرين عن إنشاء المشاريع الزراعية في الوسط الريفي.

من شأن الاهتمام بالأنشطة كثيفة العمالة بالزراعة والصناعات التحويلية القائمة على الزراعة أن يساعد على تطوير الريف ليأخذ دوره في دفع عجلة التنمية في الدول العربية، وفي وضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة 2030 لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة لتوفير فرص العمل المجزي وتخفيف مستوى البطالة، وتحسين مستوى دخل الفقراء.

يدعم ذلك إنشاء بنية أساسية متطورة وتوفير الخدمات المختلفة للقطاع الزراعي وللمناطق الريفية، وبوجه خاص الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، وتوفير بيئية استثمارية مشجعة لاستقطاب الموارد المالية للأنشطة الإنتاجية الزراعية، مما يوفر فرصاً جديدة للعمل ومصادر الدخل، ودمج الزراعة والتنمية الريفية في الخطط والبرامج الحكومية، بالإضافة إلى وضع شبكات أمان لدعم فقراء المزارعين في الوسط الريفي.

التجارة الزراعية العربية

الصادرات الزراعية

بلغت قيمة الصادرات الزراعية للدول العربية مجتمعة حوالي 28.5 مليار دولار عام 2016 مقارنةً بحوالي 25.1 مليار دولار عام 2015، وبزيادة تقدر بحوالي 13.4 في المائة. وعلى الرغم من هذه الزيادة المرتفعة مقارنةً بالسنوات السابقة، فإن العجز الزراعي قد ارتفع من حوالي 60 مليار دولار في عام 2015 إلى حوالي 62 مليار دولار عام 2016. وذلك بسبب زيادة قيمة الواردات الزراعية من حوالي 85.1 مليار دولار إلى حوالي 90.6 مليار دولار وبنسبة نمو تقدر بنحو 6.4 في المائة، ويعود سبب هذه الزيادة إلى تراجع كبير في كميات الإنتاج عام 2016 وزيادة أسعار عدد من السلع الغذائية في الأسواق العالمية.

تصدرت مصر قائمة الدول العربية المصدرة تليها الإمارات والسعودية والمغرب والأردن، وشكلت قيمة صادراتها الزراعية حوالي 71 في المائة من إجمالي الصادرات الزراعية للدول العربية، ويعود ذلك إلى تنوع الإنتاج الزراعي في الدول العربية مثل مصر والمغرب، وإعادة التصدير في دولة الإمارات، وتطوير مؤسسات التصدير وتحسين المواصفات والدخول في المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية من قبل الدول المذكورة. وتتأثر صادرات الدول العربية بشكل عام بتذبذب كميات الإنتاج التي تتحكم بها العوامل الطبيعية، وقدرتها على الاستفادة من الميزات النسبية، والمواصفات القياسية للصادرات، وكفاءة مؤسسات التصدير، والتسهيلات المتوفرة للمصدرين. الجدول رقم (7) والملحق رقم (7/3) والشكل (3).

الشكل (3): الصادرات والواردات الزراعية العربية 2010 و(2013-2016)

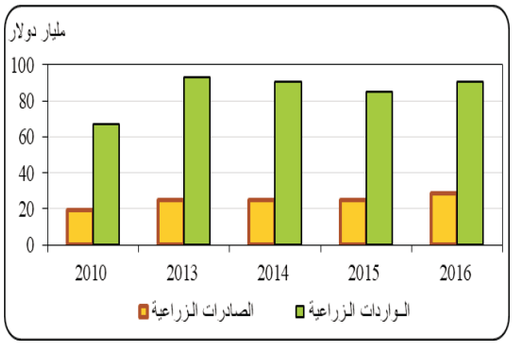

المصدر: الملحق (7/3).

الواردات الزراعية

ارتفعت قيمة الواردات الزراعية العربية من حوالي 85.1 مليار دولار عام 2015 إلى حوالي 90.6 مليار دولار عام 2016 وبنسبة قدرها 6.4 في المائة، وذلك بسبب تراجع إنتاج بعض المحاصيل الزراعية كمجموعة الحبوب (القمح والشعير والذرة الرفيعة)، والدرنيات والبقوليات

والخضروات والفواكه والألياف، بالإضافة إلى زيادة أسعار السلع الزراعية الأخرى في الأسواق العالمية حيث ارتفع سعر السكر بنسبة 34 في المائة، والزيوت النباتية بنسبة 5.6 في المائة، والأرز بنسبة 2.8 في المائة، وهي سلع تشكل النسبة الأكبر من قيمة الواردات الزراعية.

ارتفعت الواردات في الدول العربية المستوردة الرئيسية حيث تراوحت بين 4.3 في المائة و9 في المائة في كل من الأردن والجزائر ولبنان والسعودية والإمارات ومصر المغرب. وقد بلغت قيمة واردات السعودية ومصر والجزائر والإمارات حوالي 58 مليار دولار تمثل حوالي 64 في المائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية.

ارتفع العجز التجاري الزراعي (صافي الواردات) من حوالي 60 مليار دولار إلى حوالي 62.1 مليار دولار عام 2016، وتركز العجز في الدول المستوردة الرئيسية ذاتها حيث بلغ في السعودية حوالي 16.4 مليار دولار، تليها الجزائر حوالي 11.4 مليار دولار، ومصر حوالي 8.9 مليار دولار والإمارات حوالي 5.7 مليار دولار، ولبنان حوالي 4.4 مليار دولار، وقطر حوالي 2.5 مليار دولار، والأردن حوالي 2.3 مليار دولار.

شكل العجز التجاري للدول غير الزراعية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي 42 في المائة من إجمالي العجز التجاري الزراعي عام 2016، الملحق رقم (7/3) والجدول رقم (8).

الجدول رقم (7)
الصادرات والواردات الزراعية العربية
2010 و(2013-2016)

(مليار دولار)

	الصادرات والواردات الزراعية					معدل النمو السنوي %	
	2010	2013	2014	2015	2016	2016 – 2010	(2016 – 2015)
الصادرات	19,569	24,594	24,938	25,142	28,499	6.5	13.4
الواردات	67,239	93,091	90,803	85,093	90,576	5.1	6.4
صافي الواردات (العجز)	47,671	68,496	65,865	59,951	62,077	3.9	0.2
نسبة الصادرات إلى الواردات (%)	29.1	26.4	27.5	29.5	31.5	---	---

المصدر: الملحق (7/3).

الجدول رقم (8)
صافي الواردات الزراعية العربية
(2010 و 2016)

	الصادرات (مليون دولار)		الواردات (مليون دولار)		صافي الواردات (مليون دولار)		متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات (دولار)	
	2010	2016	2010	2016	2010	2016	2010	2016
الدول العربية ذات الموارد الزراعية (1)	9,226	12,887	26,871	38,043	17,646	25,156	70	90
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2)	8,262	11,714	30,433	37,793	22,171	26,079	498	482
الدول العربية الأخرى(3)	2,081	3,898	9,935	14,740	7,854	10,842	123	150
الإجمالي	**19,569**	**28,499**	**67,239**	**90,576**	**47,671**	**62,077**	**132**	**153**

المصدر: الملحق (7/3).
(1) الجزائر، تونس، سورية، السودان، العراق، مصر، المغرب.
(2) الإمارات، البحرين، السعودية، عُمان، قطر، الكويت.
(3) الأردن، جيبوتي، الصومال، فلسطين، القُمر، لبنان، ليبيا، موريتانيا، اليمن.

يرتبط تفاقم العجز الزراعي خلال العقود الأخيرة بمجموعة من العوامل أهمها، تدني مستوى الإنتاجية، والتحديات التي تواجه مؤسسات البحث الزراعي وغلبة وسائل الإنتاج التقليدي، وعدم التوسع في الأراضي المروية بسبب الضعف الشديد في كفاءة الري، وهدر المياه التي هي شحيحة بالأصل في المنطقة العربية.

يتطلب تقليص العجز الزراعي زيادة الإنتاج واستخدام التقانات المناسبة (التوسع الرأسي)، وتحسين مواصفات المنتج، والتركيز على السلع الزراعية المنافسة في الأسواق، واعتماد آليات التصدير والتسويق السائدة في الأسواق العالمية، وتعزيز مؤسسات التصدير والترويج، وإزالة العقبات المالية والإدارية، التي تشمل القيود الجمركية وغير الجمركية والضرائب المباشرة وغير المباشرة على الصادرات الزراعية بالإضافة إلى اعتماد السياسات الزراعية والتجارية التي تتواءم مع السياسات التجارية الدولية، وقواعد منظمة التجارة العالمية، وإعطاء ميزات تفضيلية للسلع الزراعة العربية في المنطقة العربية، والاستفادة من قرب الأسواق، واعتماد التشريعات والقوانين التي تنظم وتشجع عمليات الإنتاج والتصدير للسلع الزراعية.

الواردات من السلع الغذائية الرئيسية

ارتفعت كمية الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية بين عامي 2015-2016 من 123.7 إلى 125.5 مليون طن وبنسبة 1.4 في المائة، وارتفعت قيمتها من حوالي 68 مليار دولار إلى حوالي 70 مليار دولار وبنسبة 3.0 في المائة، وقد شكلت قيمة الواردات من السلع الغذائية حوالي 77.3 في المائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية التي بلغت حوالي 90.6 مليار دولار.

تتوزع السلع الغذائية الأساسية ما بين ثلاث مجموعات حسب أهميتها النسبية من حيث القيمة والكمية المستوردة خلال عامي 2015 و2016. تمثل المجموعة الأولى السلع الغذائية التي سجلت كميتها وقيمة وارداتها انخفاضاً ما بين عامي 2015 و2016، وتشمل البذور الزيتية والفواكه، وتضم المجموعة الثانية السلع الغذائية التي ارتفعت كمية وقيمة وارداتها وهي البطاطا والسكر الخام والبقوليات والزيوت النباتية والخضروات والأبقار، أما المجموعة الثالثة والتي تضم الحبوب والأغنام واللحوم والبيض والأسماك فقد شهدت ارتفاعاً في قيمة الواردات منها بالرغم من انخفاض كميتها، الملحق رقم (8/3) والجدول رقم (9).

الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية

ارتفعت قيمة الصادرات العربية من السلع الغذائية عام 2016 مقارنة بعام 2015 من حوالي 16.5 مليار دولار إلى حوالي 16.8 مليار دولار وبنسبة 2.0 في المائة وزادت كمياتها بنسبة 0.04 في المائة.

يُعزى سبب النمو في قيمة الصادرات إلى ارتفاع الصادرات من البذور الزيتية والسكر الخام والبقوليات والأسماك والفواكه والبطاطس وتراوحت الزيادة بين 3.3 في المائة في البطاطس، و54.6 في المائة في البذور الزيتية. في المقابل سجلت قيمة الصادرات العربية من الحبوب والزيوت النباتية والألبان والأغنام والخضروات والبيض والأبقار في عام 2016 تراجعاً تراوح بين 2.1 في المائة في الحبوب و22.1 في المائة في الأبقار. وتتصدر الفواكه والألبان والخضروات والسكر الخام قائمة الصادرات الغذائية العربية حيث تمثل حوالي 60 في المائة من إجمالي قيمة صادرات السلع الغذائية في عام 2016، الملحق رقم (8/3).

تواجه الصادرات الزراعية والغذائية العربية بعض المعوقات التي تحد من تدفقها فيما بين الدول العربية من جهة، وإلى باقي الدول من جهة أخرى. وتتمثل هذه المعوقات في ضعف التسويق الزراعي والهياكل والأنظمة التسويقية الزراعية، وقلة الشركات المتخصصة في التصدير، وضعف المعلومات التسويقية الزراعية.

الجدول رقم (9)
نسبة التغير في الواردات من السلع الغذائية الرئيسية
(2016-2015)

(نسب مئوية)

السلعة	كمية	قيمة	السلعة	كمية	قيمة
الحبوب والدقيق	-0.9	0.4	البذور الزيتية	-27.7	-2.8
البطاطس	49.3	18.6	الأبقار والجاموس	8.1	3.0
سكر خام	4.8	20.3	أغنام وماعز	-23.6	2.4
بقوليات	26.4	5.2	لحوم	-11.4	0.4
الزيوت النباتية	23.3	18.3	الألبان ومنتجاتها	2.0	-0.7
الخضروات	40.1	13.5	البيض	-2.1	0.4
الفاكهة	-1.2	-2.1	الأسماك	-13.3	2.1

المصدر: الملحق (8/3).

التجارة الزراعية العربية البينية

تتحكم مجموعة من العوامل في تجارة السلع الزراعية بين الدول العربية أهمها، الفائض أو العجز في السلع الغذائية، والميزات النسبية لكل دولة وتكاليف الإنتاج والتصدير، والاتفاقيات المبرمة فيما بين الدول العربية، أو على المستوى الثنائي، والاتفاقات والشراكات التي انضمت إليها عدد من الدول العربية، مثل منظمة التجارة العالمية، والشراكة الأوربية، والشراكة المتوسطية، والميزات التفضيلية التي تمنحها هذه الأسواق، والالتزامات التي تحكم علاقة أعضائها.

أنشأت الدول العربية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2005 لتكون إطاراً يساهم في تحقيق التكامل العربي، ويوفر القدرة للدول العربية للعمل بشكل متكافئ مع المنظمات والأسواق الأخرى، وإزالة العوائق الجمركية والرسوم والضرائب، وتسهيل انسياب حركة التجارة بين الدول العربية. ومع ذلك فما زالت التجارة الزراعية البينية تشكل نسبة قليلة من إجمالي التجارة الزراعية العربية. حيث بلغت قيمتها عام 2016 حوالي 34.7 مليار دولار من إجمالي قيمة التجارة الزراعية العربية التي تقدر بحوالي 119 مليار دولار وبنسبة 29 في المائة فقط.

تراجعت قيمة الصادرات البينية من حوالي 17.1 مليار دولار عام 2015 إلى حوالي 16.2 مليار دولار عام 2016 وبنسبة قدرها 4.9 في المائة. وقد تصدرت الإمارات والسعودية ومصر والأردن وعُمان والسودان الدول العربية في حجم صادراتها التي تراوحت بين حوالي 3.5 مليار دولار للإمارات و1 مليار دولار للسودان. وبلغ إجمالي صادرات هذه الدول حوالي 12.7 مليار دولار، تشكل حوالي 78 في المائة من إجمالي الصادرات البينية عام 2016.

كما سجلت الواردات الزراعية البينية تراجعاً بنسبة 1.0 في المائة عام 2016، فقد سجلت الواردات البينية لكل من البحرين ولبنان ومصر والمغرب والأردن والإمارات وجيبوتي وعُمان عام 2016 زيادة تراوحت بين 1.9 في المائة و36.2 في المائة. وبالمقابل انخفضت الواردات البينية في العام ذاته لكل من الجزائر والعراق والكويت وقطر والسعودية والسودان وتونس والصومال وليبيا وفلسطين وموريتانيا واليمن وسوريا وتراوح ذلك الانخفاض بين 3 في المائة و29.7 في المائة. ويعود ذلك إلى تراجع كميات الإنتاج للمحاصيل الرئيسية عام 2016 وحدة المنافسة العالمية، كما تراجع إجمالي التجارة الزراعية البينية بشكل عام خلال الفترة (2014-2016)، حيث انخفضت الصادرات بنسبة 7.8 في المائة، والواردات بنسبة 0.2 في المائة وتراجع مجمل التجارة الزراعية البينية في الدول العربية بنسبة 4.0 في المائة خلال تلك الفترة، الملحق رقم (9/3).

يعود سبب ضعف التجارة الزراعية البينية العربية إلى عدم تحقيق زيادات ملموسة في الإنتاج، وضعف الإنتاجية، وضعف التنسيق والتكامل العربي مقابل السياسات الزراعية القطرية، والمنافسة الشديدة في الأسواق بسبب تفوق مواصفات السلع المستوردة من خارج المنطقة العربية، وتصدير السلع التي تحظى بالجودة إلى الأسواق العالمية. وتتوفر في المنطقة العربية مجالات واسعة لزيادة التجارة البينية إذا ما تم تنسيق السياسات الزراعية والتقيد بالمواصفات والمقاييس العالمية للمنتجات الغذائية، وزيادة الاستثمارات في إنتاج وتجارة السلع الزراعية، وإزالة العقبات الإدارية والرسوم والضرائب وتقديم التسهيلات المالية، ودعم المصدرين.

الفجوة الغذائية

انخفضت قيمة الفجوة الغذائية من حوالي 33.0 مليار دولار عام 2015 إلى حوالي 32.9 مليار دولار عام 2016، وبنسبة مقدارها 5.6 في المائة، مقابل متوسط زيادة بنسبة 1.9 في المائة خلال الفترة 2010-2016. وتتركز الفجوة في السلع الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها الحبوب، ويتصدرها القمح، واللحوم والزيوت النباتية والسكر والألبان.

شكلت فجوة الحبوب حوالي 55.4 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة، وشكل القمح حوالي 51.7 من قيمة فجوة الحبوب، و 28.7 في المائة من إجمالي الفجوة. وشكلت فجوة اللحوم حوالي 21 في المائة، والزيوت النباتية حوالي 13.3 في المائة، والألبان حوالي 10.5 في المائة، والسكر حوالي 9 في المائة. انخفضت قيمة الفجوة الغذائية عام 2016 بالمقارنة مع العام السابق لمجموعة من السلع كالبقوليات والسكر المكرر والحبوب واللحوم وتراوح الانخفاض بين 5.5 في المائة و13 في المائة. وحققت الفواكه والخضروات والأسماك والبطاطس فائضاً، الملحق (10/3) والشكل رقم (4).

يعود سبب تراجع قيمة الفجوة إلى زيادة الصادرات بنسبة 13.4 في المائة، مقابل زيادة الواردات بنسبة 6.4 في المائة، وبسبب ضعف استهلاك السلع الغذائية لدى قطاعات واسعة في الدول التي تعاني من ظروف داخلية غير مواتيه.

الشكل (4): تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية 2010 و(2013 - 2016)

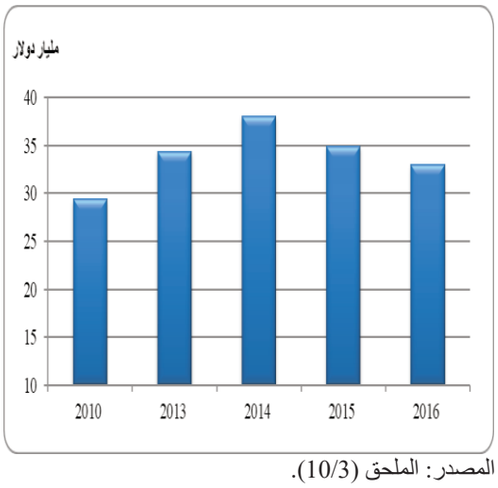

المصدر: الملحق (10/3).

تشكل الفجوة الغذائية عائقاً أمام تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، الذي يعني (حصول جميع الأفراد على القدرة المادية والاقتصادية للوصول إلى احتياجاتهم الغذائية في كل الأوقات). ويأتي استمرار العجز الغذائي كنتيجة لتخلف وسائل الإنتاج الزراعي، وهدر موارد المياه والأراضي وتدني كفاءة الري، وعدم تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنمية القطاع الزراعي وإعطائه الأهمية التي تناسب موقعه في اقتصادات الدول العربية. وتتوفر لدى الدول العربية كافة الإمكانات التي تتيح تقليص حجم الفجوة بشكل كبير وتحقيق الأمن الغذائي إذا تكامل استغلال الموارد الزراعية والمالية والبشرية والكفاءات العلمية المتوفرة في الدول العربية.

الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية

يرتبط تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية بزيادة كميات الإنتاج من المحاصيل الرئيسية. وتتحكم مجموعة من العوامل في إنتاج السلع الغذائية أهمها تذبذب كميات الأمطار وتوفر مياه الري، واستخدام التقانة الحديثة، وزيادة الاستثمارات لإنتاج السلع الغذائية. وقد تراجعت نسب الاكتفاء لعدد من السلع الرئيسية نتيجة لتراجع إنتاجها بشكل كبير عام 2016، حيث توزعت السلع الغذائية وفقاً لمستوى الاكتفاء إلى ثلاث مجموعات، وتشمل المجموعة الأولى السلع التي حققت الاكتفاء أو نسب اكتفاء مرتفعة وحققت فائضاً للتصدير عام 2016، وفي مقدمتها الأسماك والخضروات والفواكه والبطاطس وبنسب اكتفاء بلغت 116 و101 و92 في المائة على التوالي. وتضم المجموعة الثانية السلع التي حققت نسب اكتفاء متوسطة وتشمل البيض والألبان واللحوم وبلغت 89 و78 و75 في المائة على التوالي.

تضم المجموعة الثالثة سلع العجز الغذائي الدائم والتي حققت نسب اكتفاء منخفضة، وتشمل السكر الذي حقق اكتفاء 48 في المائة مقارنةً مع 34 في المائة عام 2015، والحبوب التي حققت نسبة اكتفاء حوالي 38 في المائة مقابل 45 في المائة عام 2015، والقمح 34 في المائة مقابل 42 في المائة عام 2015، والزيوت النباتية 32 في المائة مقابل 37 في المائة عام 2015. وهو ما يوضح مدى تأثر الاكتفاء بعدم استقرار الإنتاج الزراعي في الدول العربية، الملحق (10/3).

وبمقارنة نسب الاكتفاء لسلع العجز الغذائي خلال الفترة (2010-2016) يتبين عدم حدوث تغيرات نوعية في تحسن مستوى الاكتفاء لهذه السلع، مما يدعو الدول العربية إلى النظر في واقع الاكتفاء المتدني، وزيادة الفجوة وارتفاع فاتورة الغذاء التي تشكل أعباء ضاغطة على ميزانيات الدول العربية.

التعاون العربي في مجال تحقيق الأمن الغذائي العربي

تعاني الدول العربية من عجز غذائي مستمر منذ عقود يشكل ضغوطاً كبيرة على ميزانياتها ويمثل واحداً من أهم تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك بسبب عدم قدرة الموارد الزراعية على توفير احتياجات السكان المتزايدة من الغذاء، وازدياد هوة التنمية بين الريف والمدينة، واتساع دائرة البطالة بين الأسر الريفية، وزيادة نسبة الفقر، وزيادة النزوح إلى المدن التي أحيط كثير منها بمناطق السكن العشوائي، وانتشار العمالة الهامشية.

يُعد ذلك نتيجة طبيعية لعدم استثمار موارد المياه والأرض بشكل رشيد، والتحديات التي تواجه البحوث الزراعية، وتواضع استخدامات التقانة الحديثة في الزراعة، وعدم جاذبية بيئة الاستثمار في القطاع الزراعي، بسبب منافسة القطاعات الأخرى التي تحظى بدعم أوسع من الحكومات. وضعف البنى الأساسية والخدمات الزراعية، وعدم تخصيص الموارد اللازمة للقطاع الزراعي في ميزانيات الدول العربية، بالإضافة إلى الاعتماد على الاستيراد وليس زيادة الإنتاج لتوفير السلع الغذائية.

سعت الدول العربية لاتخاذ عدد من الإجراءات لتحقيق التنمية الزراعية، حيث أقرت "استراتيجية الأمن الغذائي العربي" عام 1980، وشكَّل فريق الأمن الغذائي عام 1983، وتم إعداد 153 مشروعاً زراعياً، ذو أولوية، وتم إنشاء عدد من المنظمات المتخصصة بالتنمية الزراعية إضافة للاتحادات والهيئات النوعية الأخرى. وقد تعذر تنفيذ الاستراتيجية والمشروعات الزراعية بسبب عقبات متعددة، ولم تتمكن المنظمات والهيئات العربية من تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها.

في إطار سعي الدول العربية الحثيث لإيجاد مصادر وأدوات فعّالة لتحقيق تنمية فعلية تساهم في تقليص الفجوة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي العربي، تم في عام 2006 اعتماد "استراتيجية التنمية الزراعية" للعقدين القادمين. كما تم في عام 2009 إقرار "المشروع الطارئ للأمن الغذائي" في قمة الكويت، وفي عام 2013 اعتمدت قمة الرياض مشروع السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي، من خلال استثمار موارد السودان الزراعية وقام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتمويل دراسة المشروع، وتم اعتماد هذه الدراسة في قمة نواكشوط عام 2016.

من المؤمل أن يسهم هذين المشروعين في تعزيز التكامل الزراعي العربي، نحو الاستفادة القصوى من الموارد الزراعية المتاحة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة تعزز من فرص تحقيق الأمن الغذائي العربي.

إن تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية يتطلب إحداث نقلة نوعية في درجة الاهتمام بالقطاع الزراعي وإعطائه الأولوية في برامج الحكومات الاقتصادية، وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة في الميزانيات، وإعطاء ميزات تفضيلية للاستثمار في القطاع الزراعي. إضافةً إلى تنسيق السياسات الزراعية العربية في إطار تعزيز مجالات التعاون العربي المشترك، وإفساح المجال أمام انتقال رؤوس الأموال والعمالة الكفؤة، لتوفير المجال لاستثمار الموارد (الطبيعية، والبشرية والمالية) بشكل كفؤ ورشيد. إلى جانب سن التشريعات التي تحمي الإنتاج والاستثمار الزراعي، وإزالة كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية أمام انسياب السلع الزراعية ورؤوس الأموال فيما بين الدول العربية.